قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17721) - السنة الحادية والخمسون - الثلاثاء18 ربيع الآخر 1448هـ - 29 سبتمبر 2026م

مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين (٢)

بقلم: نبيل أرياني ○

تكتسب الهجمات بالطائرات المسيرة أهمية بالغة بالنسبة إلى دول الخليج؛ فمن ناحية أدركت هذه الدول حدود قدرة الولايات المتحدة على توفير حماية كاملة لشركائها الإقليميين، ومن ناحية أخرى يتعين عليها حماية بنيتها التحتية الحيوية من تهديدات الطائرات المسيرة والصواريخ الإيرانية.

وفي ظل هذه الظروف تزداد قناعة دول الخليج العربية بأنها لا تستطيع بناء أمنها استناداً فقط إلى وعود واشنطن وضماناتها.

ونتيجة لذلك، فمن المرجح أن تتجه هذه الدول نحو تنويع علاقاتها الخارجية، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتوسيع نطاق علاقاتها مع مراكز قوى أخرى، بدلاً من الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة.

إن شراء الأسلحة وأنظمة الدفاع من الولايات المتحدة، في هذا السياق، لا يُعد بالضرورة مؤشراً على استعادة الثقة، بل قد يكون جزءاً من حسابات براغماتية لتلبية احتياجات دفاعية ملحة.

وبعبارة أخرى، قد تواصل دول المنطقة الاستفادة من القوة العسكرية والتكنولوجيا الأمريكية، مع العمل في الوقت ذاته على تطوير خيارات بديلة؛ وذلك لضمان عدم بقائها بلا دعم في حال تغير موقف واشنطن أو تراجع التزاماتها.

ومن شأن هذا التوجه أن يقلل تدريجياً من اعتماد المنطقة الأمني على قوة واحدة، وأن يمهد الطريق لتشكيل ترتيبات أمنية أكثر تنوعاً وتعددية.

لعب أسلوب دونالد ترامب في اتخاذ القرار دوراً في تشكيل هذا الموقف؛ فقد اعتمد الرئيس الأمريكي على افتراض إمكانية تحقيق نتائج سريعة عبر التصريحات الحازمة والتهديدات واستعراض القوة، إلا أنه أخطأ في تقدير رد الفعل الإيراني والقدرات الإيرانية.

ونتيجة لذلك، اضطرت واشنطن إلى العدول عن خطتها الأصلية وتكريس موارد كبيرة لتصحيح مسارها السياسي والعسكري استجابةً للأزمة؛ إذ تحولت العملية -التي كان يُفترض أن تكون خاطفة- إلى أزمة ممتدة، ما رتّب على الولايات المتحدة تكاليف سياسية وعلى صعيد السمعة، فضلاً عن التكاليف العسكرية.

كما كان التحول في نبرة ترامب أثناء الأزمة لافتاً؛ ففي البداية ارتكز خطابه على الحزم والتهديد وإعلان النجاح التام، ولكن مع تطور الأحداث أصبح إنهاء العملية مرتبطاً بشكل متزايد بقبول إيران شروطاً محددة والتوصل إلى اتفاق سياسي.

وهكذا، تحولت الولايات المتحدة الأمريكية في خطابها من استعراض القوة إلى التفاوض سعياً لتأمين المكاسب التي كانت قد حققتها بالفعل.

ربما تكمن المسألة الأهم في أن الكلفة الحقيقية لهذه الأزمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة لن تنتهي بمجرد انتهاء العملية؛ ففي حين يمثل فشل واشنطن في تحقيق أهدافها المعلنة انتكاسةً سياسية وعسكرية، فإن التبعات اللاحقة لهذا الفشل قد تكون أشد وطأةً على أمريكا.

أولاً: ستزداد صعوبة التفاوض مع دول الشرق الأوسط بشأن الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي أو توسيعه؛ ما يعني أن الدول العربية وإسرائيل ستطالب -على الأرجح- بضمانات أمنية أوسع والتزامات أكثر وضوحاً في أي اتفاقيات جديدة.

ثانياً: قد يفتح الفشل العملي للولايات المتحدة الأمريكية الباب أمام تعاون رسمي أقوى بين دول المنطقة، فضلاً عن إبرام اتفاقيات غير رسمية وخلف الكواليس فيما بينها، ومن دون تنسيق مع واشنطن.

وثالثاً: قد تجعل التجربة الإيرانية من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية تبرير أي عمليات عسكرية جديدة أو توسيع الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة أمام ناخبيها.

وقد يتحول خفض مستوى انخراط القوات المسلحة الأمريكية في الصراعات الخارجية إلى شعار انتخابي، كما سيستغل منافسو ترامب في الحزب الديمقراطي هذه القضية لشن هجمات سياسية على إدارته.

وفي الوقت نفسه، لا تقتصر تداعيات هذه الانتكاسة على الكلفة الخارجية التي تتحملها واشنطن، بل قد تمتد لتشمل عواقب سياسية داخلية في الولايات المتحدة، حيث سيستغلها الديمقراطيون كنقطة ضعف ضد إدارة ترامب.

إن ما يتآكل ليس بالضرورة القوة العسكرية الأمريكية، بل مصداقية التزاماتها؛ فالولايات المتحدة لا تزال تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية هائلة، فضلاً عن شبكة من الشركاء الإقليميين، غير أن القوة لا تترجم إلى نفوذ دائم إلا عندما يثق الطرف الآخر في التزامات القوة التي تمتلكها.

وقد عززت تجربة المواجهة مع إيران قناعةً لدى بعض شركاء واشنطن بأن الولايات المتحدة الأمريكية، في أوقات الأزمات، تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة على حساب مصالح شركائها الإقليميين.

وفي ظل هذه الظروف، تتحول الولايات المتحدة الأمريكية من ضامن طبيعي للأمن إلى شريك يتطلب كل التزام من جانبه توفير ضمانات والانخراط في مفاوضات وإجراء حسابات دقيقة.

ومن هذا المنظور، لا يشير مصطلح «الشريك المُكلف» إلى إنهاء العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة بقدر ما يشير إلى تحوّل في طبيعة تلك العلاقات؛ إذ باتت علاقات تراجعت فيها مستويات الثقة، في حين تزايدت فيها مشاعر الحذر، والمطالبة بضمانات، والبحث عن خيارات بديلة.

هل هي نهاية النفوذ الأمريكي أم بداية لإعادة تموضع إقليمي؟

من غير المرجح أن تسعى دول الشرق الأوسط إلى استبدال الولايات المتحدة كلياً بقوة أخرى؛ فالسيناريو الأرجح يتمثل في تنويع العلاقات الخارجية، وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي، والتفاعل المتزامن مع مراكز قوى متعددة.

وستعمل هذه الدول على الحد من مخاطر الاعتماد على قوة واحدة، وذلك لتقليل قابليتها للتأثر بالتحولات المفاجئة في السياسة الأمريكية. وبناء عليه، فإن أهم تداعيات المواجهة مع إيران تكمن في التغير الذي طرأ على عقلية حلفاء أمريكا وشركائها.

قد تظل الولايات المتحدة واحدة من أقوى الأطراف العسكرية الفاعلة في الشرق الأوسط، ولكن إذا لم يعد حلفاؤها ينظرون إلى وجودها باعتباره ضمانة دائمة لأمنهم، فإن هيكلية النفوذ الأمريكي في المنطقة ستتآكل تدريجياً من الداخل.

ولعل هذه هي النتيجة الحقيقية لهذه الأزمة؛ فالولايات المتحدة لن تخسر الشرق الأوسط بالضرورة، لكنها لن تعود متمتعة بتلك الهيمنة المطلقة التي كانت تحظى بها سابقاً على الحسابات الأمنية في المنطقة.

○ كاتب طاجيكي مهتم بشؤون الصراعات والشرق الأوسط.

نجاح الاقتصاد البحريني في مواجهة الأزمات وتداعيات الحرب

بقلم: عبدالهادي الخلاقي ○

تُقاس صلابة الدول بمدى مرونة اقتصادها وقدرتها على امتصاص الصدمات الجيوسياسية الخارجية دون التأثير في وتيرة الحياة اليومية والتنمية، كذلك تعتمد على قوة مؤسساتها وتماسك جبهتها الداخلية، إن استمرار مملكة البحرين في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وضخ الاستثمارات وتنظيم الفعاليات الدولية بالرغم مما تسبب به الصراع الإقليمي من إغلاق الملاحة في مضيق هرمز وتراجع حركة السفن والذي أدى إلى خسائر بسبب عدم القدرة على تصدير الكميات المعتادة من النفط والغاز الأمر الذي أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

لكن نجاح الاقتصاد البحريني في التعامل مع الأزمة يعود إلى ركائز استراتيجية متينة قائمة على عدة عوامل منها نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي حيث لم يعد الاقتصاد البحريني رهيناً كليًّا لعائدات النفط الخام المار عبر المضيق، كما أصبحت القطاعات المالية والسياحية والصناعية التحويلية والخدمات اللوجستية هي المحرك الأساسي للنمو، وتوقف أو تباطؤ بعض صادرات الطاقة لا يعني تعطيل طاقات الاقتصاد بل تظل المحركات الأخرى تعمل بكفاءة.

وهذا يبرهن على حكمة وحنكة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه الذي يمتلك القدرة العالية على إدارة الأزمات بكل كفاءة واقتدار ويعكس أيضا كفاءة التخطيط الحكومي ليُبرهن على صلابة الدولة وقوتها، ويتجلى ذلك في استمرار عجلة التنمية والبناء في مختلف القطاعات، فأعمال الطرق وتأهيلها وبناء الجسور والأنفاق ومشاريع الصرف الصحي وتطوير شبكات الكهرباء والماء وإعادة تأهيل الطرق وأرصفة المشاة يتم إنجازها حسب الخطة الزمنية المقررة لها وبوتيرة عالية.

كذلك فإن الإنفاق على مؤسسات الدولة كالصحة والتعليم والإسكان والإعلام والشؤون الاجتماعية وجميع القطاعات الأمنية والشؤون الخارجية والقنصلية مستمر ورواتب الموظفين بمختلف القطاعات لم تُمس والدعم الحكومي لمختلف الفئات لم يُمس والفعاليات الوطنية والمعارض الدولية قائمة وتزدهر، والإنفاق على الشؤون الرياضية ودعم الشباب والمشاركة لم يُمس، والبحرين مستمرة في المشاركة في مختلف الفعاليات الرياضية المحلية والدولية على الرغم من الأوضاع الإقليمية المتأزمة التي تشهدها المنطقة، والكثير مما لا يسعنا المجال لذكره.

وعندما نقرأ التاريخ المعاصر ونحلل نماذج صمود مملكة البحرين نجد أن كل النظريات السياسية والاقتصادية تتجسد اليوم على أرض الواقع في نموذج وطني رائد حيث يمثل هذا الثبات والموثوقية رسالة ثقة موجهة إلا العالم بأن مملكة البحرين بقيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه قادرة على إدارة وتأمين مصالحها في كل الظروف والمتغيرات وستبقى واحة أمن ومنارة استقرار، وهذا هو نتاج التخطيط الاستباقي للأزمات وسياسات تنويع اقتصادي ناجحة تمكن الدولة من امتصاص الصدمات الخارجية الإقليمية.

ذلك أن بناء اقتصاد مرن ومتنوع والاعتماد على بدائل لوجستية متعددة هو الذي يحمي الدول من الأزمات الإقليمية والدولية، ويجعل حركة البناء والإنفاق الحكومي مستمرة لضمان جودة حياة المواطنين أو خطط البناء المستقبلية، وقد أثبتت المملكة نجاحاً ملموساً في تحويل التحديات الإقليمية إلى فرص حقيقية عبر رؤية البحرين الاقتصادية 2030 وخطة التعافي الاقتصادي.

إن التاريخ الإنساني في جوهره ليس إلا سلسلة من الأزمات والتحولات ولم تكن الحروب يوماً مجرد اختبار للقوة العسكرية الغاشمة، بل هي الاختبار الأعظم لصلابة المجتمعات وديمومة الدول، فعندما تضع الحروب أوزارها لا تنجو الدول الأكثر تسلحاً بالضرورة بل تنجو تلك التي تمتلك مؤسسات مرنة وجبهة داخلية متماسكة وتمتلك اقتصاداً قادراً على التكيف.

وكما قال رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل في ذروة الحرب العالمية الثانية: «إذا كنت تمر بجحيم، فاستمر في السير» هذا الاستمرار لا يعتمد على العاطفة، بل على خطط مسبقة واحتياطيات استراتيجية وإدارة واعية للأزمات. إن ثبات الدولة إبان الأزمات يمثل الركيزة الأساسية لحماية السيادة والاستقرار، حيث يتلاحم فيه وعي المواطن مع كفاءة المسؤول لإنتاج نموذج صمود يتجاوز التحديات اللوجستية والعسكرية ليصبح ملحمة بقاء وثبات ونهوض.

○ باحث وكاتب صحفي.

رهانات انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة والعالم

بقلم: د. جيمس زغبي ○

بدأ العد التنازلي لإجراء انتخاب التجديد النصفي في شهر نوفمبر القادم في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا شك أن هذه الانتخابات النصفية ستكون واحدة من أكثر الانتخابات أهمية وتأثيراً في التاريخ الحديث. فخلال العامين الماضيين، كان للسياسات التي أقرها الرئيس دونالد ترامب -بدعم من كونغرس خاضع له وتهيمن عليه أغلبية جمهورية- أثرٌ هدّام طال الركائز الأساسية لنظام الحكم والديمقراطية في الولايات المتحدة.

ونتيجة لذلك، فإن الرهانات كبيرة بالنسبة إلى كلا الحزبين في شهر نوفمبر القادم الذي بات على الأبواب. فبالنسبة إلى الديمقراطيين، تمثل هذه الانتخابات فرصةً لإلغاء التغييرات التي فرضها الرئيس ترامب على واشنطن والبلاد، والكشف عن صفقات تجارية مشبوهة عادت بالنفع على الرئيس وعائلته، واستعادة سلطات الكونغرس الرقابية وصلاحياته الدستورية.

لم تعد تفصل على يوم الانتخابات سوى ستة أسابيع، وعادة ما تلجأ وسائل الإعلام والمحللون السياسيون إلى القائمين على استطلاعات الرأي والخبراء لفهم النتائج الانتخابية المتوقعة بشكل أفضل والوقوف على أثرها وتداعياتها المحتملة.

وفي ظل الظروف المعتادة، يعكف المحللون على دراسة بضعة مؤشرات قياسية لتوقع النتائج المحتملة، مثل: معدلات التأييد للرئيس وللحزبين الرئيسيين، وما إذا كان الناخبون يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية تسير في المسار الصحيح أم الخاطئ، وتقييم الناخبين لأي الحزبين هو الأقدر على معالجة القضايا الأكثر أهمية بالنسبة إليهم.

واستناداً إلى هذه المعايير المعتادة للنجاح الانتخابي، لا يمكن إلقاء اللوم على الديمقراطيين إذا ما توقعوا تحقيق الفوز في شهر نوفمبر القادم، إذ تقدر معدلات التأييد للرئيس ترامب وتقييم أدائه الوظيفي بحوالي 35%.

وعلى الرغم من أن ثقة الناخبين في الحزب الديمقراطي تُعد منخفضةً للغاية - إذ إنها لا تتجاوز 25% - إلا أنهم - عند سؤالهم عن الحزب الذي يثقون في قدرته على التعامل بشكل أفضل مع قضايا محددة، مثل الرعاية الصحية، والهجرة، والاقتصاد، وتكلفة المعيشة، والحرب مع إيران، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنهم يُبدون ثقةً أكبر في الديمقراطيين، سواءً من حيث الأغلبية المطلقة أو النسب الأكبر مقارنةً بالمنافسين.

وعلاوةً على ذلك، فمن الشائع أن يفقد الحزب الذي يشغل البيت الأبيض مقاعدَ في انتخابات الكونغرس خلال انتخاب التجديد النصفي، ونظراً لتدني معدلات التأييد للرئيس ترامب بشكل كبير، يمكن القول بثقة إن الجمهوريين يواجهون احتمال تكبد خسائر فادحة.

ومما يثير قلق الحزب الجمهوري أكثر هو أن الرئيس ترامب لا يبدو مدركاً لهذا الأمر، إذ يصرّ بعزم على جعل هذه الانتخابات النصفية تتمحور حول شخصه. فعلى سبيل المثال، طلب من الحاضرين -في مؤتمر عقده مؤخراً استعداداً لانتخابات التجديد النصفي، وبشكل أثار الاستغراب، أن يقفوا ويؤدوا قَسَم الولاء ليس للعلم فحسب، بل له شخصياً باعتباره «أعظم رئيس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية»، وأن يلتزموا بإبقاء الجمهوريين مسيطرين على الكونغرس، وإلا -على حد تعبيره- فليذهبوا «إلى الجحيم»!

ورغم مساعي ترامب هذه، فقد نأى عديد من المرشحين الجمهوريين -ممن يتابعون نتائج استطلاعات الرأي وينصتون لناخبيهم - بأنفسهم عن ذلك «المؤتمر»، وتحاشوا تحويل الانتخابات إلى استفتاء حول شخصية ترامب.

غير أنه في حين تشير العوامل التي تُؤخذ عادةً في الحسبان عند التنبؤ بنتائج الانتخابات إلى احتمالية فوز الديمقراطيين، فإن النتيجة هذا العام قد تكون مختلفة في نهاية المطاف؛ نظراً لأن ترامب وفريقه يتخذون خطوات قد يكون لها تأثير في هذه الانتخابات يفوق تأثير كفاءة المرشحين، أو انطباعات الناخبين عن أداء الرئيس، أو مدى ثقتهم في الحزبين.

ومنذ بدء ولايته الثانية في البيت الأبيض، اتخذ ترامب وحركته خطوات للتلاعب بانتخابات التجديد النصفي هذه لصالح الحزب الجمهوري. فقد هندسوا عملية غير مسبوقة لإعادة رسم الدوائر الانتخابية لمقاعد الكونغرس في عدة ولايات، بهدف كسب ما يتراوح بين 5 و7 مقاعد جمهورية إضافية في انتخابات شهر نوفمبر القادم، كما سعى الرئيس ترامب إلى تقييد التصويت عبر البريد، وهي مسألة يبدو أنها معلّقة حالياً بعد أشهر من السجالات القانونية في المحاكم.

وثمّة مخاوف حقيقية من أن يعمد الرئيس ترامب إلى إرسال شرطة إنفاذ قوانين الهجرة أو الحرس الوطني إلى مراكز الاقتراع في المناطق ذات الأغلبية الديمقراطية لقمع إقبال الناخبين. وقد أرسلت وزارة العدل في الآونة الأخيرة مذكرةً إلى مسؤولي الانتخابات في جميع الولايات الخمسين تُهدد فيها بالسجن أي مسؤول يسمح عن علم لأفراد لأي شخص لا يملك وثائقَ بالتصويت.

في غضون ذلك، يصب حلفاء الرئيس ترامب تركيزهم على حشد أعداد كبيرة من مراقبي الانتخابات ومراقبي مراكز الاقتراع. ففي السابق، كان هؤلاء المتطوعون يوجدون في مراكز الاقتراع لمجرد المراقبة وتقديم المساعدة عند الحاجة.

غير أن هؤلاء المجندين الجدد التابعين للحزب الجمهوري قد تحولوا إلى أدوات لإثارة المشاكل بدلاً من حلها؛ إذ تمهد هذه الأساليب المزعزعة للاستقرار الطريق للضغط على رئيس مجلس النواب الجمهوري لرفض المصادقة على نتائج الانتخابات، في سيناريو يشبه إلى حد كبير تكرار أحداث يناير 2021.

وغني عن القول إن أمراً كهذا لم يحدث من قبل قط، لكن وكما هو الحال مع كثير مما قام به الرئيس ترامب خلال فترة ولايته، فإن حقيقة أن «هذا الأمر لم يحدث من قبل» لا تعني أنه لن يُحاول القيام به الآن.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي.

كيف نتصدى لظاهرة التنمر الاجتماعي؟

بقلم: نبيلة رجب ○

يعرف الناس التنمُّر جيدًا في ساحة المدرسة. طفل يُسخر من شكله، وآخر يجد نفسه هدفًا متكررًا لمجموعة اختارته دون غيره. يتعاطف الكبار معه ويطالبون بحمايته، ويدركون أن عبارة «كانوا يمزحون» لا تكفي لتبرير ما حدث.

غير أن هؤلاء الأطفال يكبرون، ويكبر معهم بعض ما تعلّموه في تلك الساحة.

فالتنمّر يبقى أحيانًا، ويتعلم لغة أكثر قبولًا. تكفي صاحبه تعليقات تعود على وزن زميلة كلما حضرت، أو مزحة عن امرأة تأخر زواجها تتجدد في كل لقاء. يضحك الحاضرون، وتضحك صاحبة الشأن معهم حتى تبدو متسامحة، والضحكة التي تجامل تُعرف من قِصَرها، ثم يمضي الحديث.

والحد الذي يبدأ عنده الحديث عن التنمُّر الاجتماعي يقع هنا، في التكرار. الكلمة الثقيلة التي تُقال مرة واحدة تبقى زلّة لسان يُعتذر عنها، أما الشخص الذي صار، لسبب ما، هدفًا ثابتًا أمام الآخرين فحالة أخرى. فالتكرار يمنحه مكانًا محددًا داخل المجموعة، ويُنتظر منه أن يكون موضع النكتة كلما اجتمعوا. والمجموعة كلها في جهة، وصاحب الشأن وحده في الجهة الأخرى.

والتنمّر بين البالغين أكثر قدرة على التخفي. الطفل يستطيع أن يقول إن زملاءه يتنمّرون عليه، والبالغ يستثقل الجملة ذاتها، فالكلمة تبدو أكبر من الموقف، والشكوى قد تجلب إليه تعليقًا جديدًا من قبيل «لا تكن حساسًا». فيبتسم ويغيّر الموضوع، ويكمل جلسته وكأن شيئًا لم يحدث، ثم يعود إلى بيته حاملًا كلامًا لم يقله.

والنجاح نفسه قد يصبح سببًا للاستهداف. شخص يبرز في عمله، فيتحول ذلك إلى مادة جاهزة كلما حضر. يُذكَّر أمام الجميع بأن الفرصة جاءته أسهل مما جاءت غيره، ويُعاد عليه في كل مناسبة الحديث عمّن ساعده على الوصول، بنبرة تجعل الإجابة محرجة مهما كانت.

النقد حق، والاختلاف في تقييم نجاح الآخرين طبيعي. أما أن يصير نجاح شخص بعينه موضوعًا دائمًا للتقليل أمام الحاضرين، فالأثر عندئذ أن يُنزَل درجة من المكان الذي وصل إليه بتعبه، وإن لم يقصد أحد ذلك.

والعمر مساحة أخرى سهلة. من تقدّمت به السن يتأخر في فهم تطبيق جديد، فتبدأ النكات. يخطئ في اسم منصة أو وظيفة تقنية، فيصبح الخطأ قصة تُروى في المجالس. والتعليقات هنا تشبه القرائن في القضايا، الواحدة منها ضعيفة، واجتماعها يصنع صورة كاملة. وشيئًا فشيئًا يجد نفسه مطالبًا بأن يثبت أنه ما زال جديرًا بمكانه، وكأن التقدم في العمر نقص يحتاج إلى اعتذار.

ويظهر الأثر لاحقًا، على مهل. تعتذر الزميلة عن دعوة الغداء الجماعي مرة بعد مرة، ويختصر كبير السن كلامه في المجلس كي يتجنب خطأ جديدًا يُحسب عليه.

يظن الحاضرون أن الغائب انشغل أو تغيّر مزاجه، والحقيقة أنه تعب من أن يكون موضوع الضحك في كل مرة. وقد يبقى غيره حاضرًا بجسده، يبتسم في المواضع المعتادة ويعدّ الدقائق حتى ينصرف.

ولعل ما يجعل هذا النوع من التنمّر صعبًا على الملاحظة أنه يصدر كثيرًا عن أناس طيبين، بين أصدقاء وأقارب، ويختبئ خلف ألفة العلاقة نفسها. ولهذا تقصر النية وحدها عن الحكم على أثره، فقد يرى أحدهم كلامه مزاحًا عابرًا، بينما يتلقى الآخر المزحة ذاتها للمرة العاشرة. فمن يمازح ينسى المزحة بعد ساعة، ومن وُجّهت إليه يحملها معه أيامًا.

والقانون يقف من هذا كله عند حد واضح. فالمساءلة الجنائية عن السب والقذف تقوم على أركان وشروط محددة، والجريمة تحتاج إلى أكثر من عبارة جارحة. ولهذا تبقى مساحة واسعة من العلاقات الإنسانية بعيدة عن يد القاضي، لأن القانون وُضع ليحمي من الاعتداء، وترك تهذيب الكلام اليومي لضمائر الناس وأعرافهم. وهذا الحد مفهوم، فلو تدخّل القانون في كل مزحة ثقيلة لضاقت الحياة بأهلها. وأرى أن الكرامة تُجرح قبل أن يبلغ الجرح حدّ الجريمة بزمن طويل، والعين تسبق النص إلى رؤيته.

وفي هذه المساحة التي يتركها القانون يحضر ميزان أقدم منه. فالقرآن الكريم نهى أن يسخر قوم من قوم، وقال: (ولا تنابزوا بالألقاب)، والتنابز أن يُدعى الإنسان بلقب يكرهه. واللقب الذي يُعاد في كل جلسة حتى يلتصق بصاحبه وصف دقيق لما قد يجري في بعض المجالس، جاء قبل أن يعرف الناس كلمة التنمّر بقرون.

والمزاح في أصله من ودّ الناس، والمبالغة في إطلاق المصطلح قد تفرغه من معناه. غير أن الاستهداف إذا تكرر، وصار شخص بعينه مادة للسخرية والتقليل، ثم احتمى ذلك كله بكلمة «مزاح»، فذلك شيء آخر يستحق أن يُسمّى باسمه.

ويكفي أحيانًا أن يمتنع واحد من الجالسين عن الضحك، أو أن يعيد الحديث إلى مجراه بهدوء، حتى يفقد التعليق جمهوره. وتنفع كلمة طيبة بعد انفضاض المجلس، يقولها أحدهم لصاحب الشأن، فيعرف أن غيره رأى ما جرى. فالتعليق المتكرر يعيش على الضحكة التي تتبعه أكثر مما يعيش على الكلمة التي قيلت.

خرج بعض التنمّر من ساحة المدرسة مع أصحابه، وتعلّم كيف يجلس في المجالس بأدب. والرحمة التي يلقاها الطفل هناك، يستحقها الكبير في المجلس أيضًا.

○ قانونية وكاتبة بحرينية.
rajabnabeela@gmail.com